



شركة إرنست وورنر وشركاه (محاسبون فاتحون)
رقم التسجيل ١٥/١١/٣٢٢
رقم السجل التجاري ١٠١٠٣٤٣٨٧١
شركة تضليلية
المركز الرئيسي
برج القصبة - الدور الرابع عشر
طريق الملك عبد
صبياً ٢٧٧
الرياض ١١٥٦١
المملكة العربية السعودية
٩٨٩٨
٤٧٤٠
٤٧٤٠
٤٧٤٠

ey.ksa@sa.ey.com
ey.com/mena

تقرير تأكيد محدود إلى السادة المساهمين في شركة مجموعة عبد المحسن الحكير للسياحة والتنمية (شركة مساهمة سعودية)

لقد قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود لبيان فيما إذا كان قد لفت انتباها أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أدناه ("الموضوع") لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عدلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة المشار إليها أدناه.

الموضوع:

يتعلق موضوع ارتباط التأكيد المحدود بالمعلومات المالية الموضحة بالتبليغ المرفق (الملحق ١) والمقدم من رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة عبد المحسن الحكير للسياحة والتنمية ("الشركة") إلى الجمعية العامة العادية عن الأصول والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات.

الضوابط ذات الصلة:

- المادة (٧١) من نظام الشركات الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (٢٠١٥ هـ - ١٤٣٧).
- التبليغ المقدم من رئيس مجلس إدارة الشركة (الملحق ١).
- السجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

مسؤولية الإدارة:

إن الإدارة هي المسئولة عن الإعداد والعرض العادل للمعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وفقاً للضوابط ذات الصلة، ومسئولة أيضاً عن اختيار أساليب تطبيق تلك الضوابط كما إن الإدارة هي المسئولة عن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية للإعداد والعرض العادل للمعلومات الواردة في فقرة الموضوع أعلاه وخلوها من أي تحريرات جوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وأختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية وعمل تقديرات معقولة تبعاً للظروف والأحداث ذات الصلة.

مسؤوليتنا:

إن مسؤوليتنا هي تقديم استنتاج تأكيد محدود حول الموضوع أعلاه بناء على ارتباط التأكيد الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (٣٠٠) "ارتباطات التأكيد الأخرى" يخالف عادات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية، المعتمد في المملكة العربية السعودية، والشروط والأحكام المتعلقة بهذا الارتباط الذي تم الاتفاق عليه مع إدارة الشركة.

لقد صنعت إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد كافي لتوفير أساس لإبداء استنتاجنا، وعليه، لم نقم بالحصول على جميع الأدلة المطلوبة لتوفير مستوى معقول من التأكيد. تعتمد الإجراءات المقيدة على حكمتنا المهني بما في ذلك مخاطر وجود تحريرات جوهرية في الموضوع، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، كما أخذنا بالاعتبار فعالية أنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، ولم يكن ارتباطنا مصمماً لتقديم تأكيد حول فعالية تلك الأنظمة.

الاستقلالية ومرانقة الجودة:

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخرى لقواعد سلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير قواعد سلوك وأداب المهنة الدولي للمحاسبين والتي تأسست على المبادي الأساسية للتزاهة والموضوعية والكتابه المهنية والعنوية الواجحة والسرية والسلوك المهني. كما أخذنا بالاعتبار وقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة.

الاستقلالية ومراقبة الجودة (تتمة):

كما نقوم بتطبيق المعيار الدولي لرقابة الجودة (1)، وبالتالي نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات المؤثمة بشأن الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتقويمية المعمول بها.

ملخص الإجراءات المنفذة:

إن الإجراءات المطبقة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوفيقها وأقل في مداها عن تلك المطبقة في ارتباط التأكيد المعمول، ونتيجة لذلك، فإن مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود أقل بكثير من التأكيد الذي قد يتم الحصول عليه لو تم إجراء ارتباط تأكيد معمول.

تضمنت إجراءاتنا التي قمنا بتنفيذها - لكنها لم تقتصر - على ما يلي:

- الحصول على التبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة والذي يشتمل على المعلومات المالية عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية مباشرة أو غير مباشرة فيها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وذلك وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات (ملحق ١).
- مراجعة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.
- مقارنة المعلومات المالية الواردة في الملحق (١) بالسجلات المحاسبية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

نتيجة التأكيد المحدود:

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلتقط انتباها أمر يجعلنا نعتقد بأن ما تم تفصيله في فقرة الموضوع أعلاه لم يتم التقرير عنه وعرضه بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للضوابط ذات الصلة.

الأمور الأخرى:

تم ختم الملحق (١) المرفق من قبلنا لأغراض التعریف فقط.

عن إرنست و يونج

الـ

فهد محمد الطعيمي
محاسب قانوني
رقم الترخيص (٣٥٤)

